Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies
ORSAM

تقدير موقف

العدد/140 سبتمبر 2020

مواقف الرأي العام في العراق من سياسات الكاظمي: بين الأمل والشك والترقب

واثق السعدون

حقوق النشر والتأليف

أنقرة – تركيا / أورسام ORSAM © 2020

حقوق طبع محتوى هذا المنشور هي حصرياً لأورسام .ORSAM باستثناء الاقتباسات المقبولة والجزئية، والتي يتم استخدامها بموجب قانون الأعمال الفكرية والفنية رقم 5846، عبر الاقتباس الصحيح، لا يجوز استخدام محتوى هذا المنشور، أو إعادة طبعه ونشره بدون إذن مسبق من أورسام ORSAM، الآراء الواردة في هذا المنشور تعبر عن وجهة نظر مؤلف هذا المنشور، ولا تعبر عن الرأي الرسمي لأورسام .ORSAM

Center for Middle Eastern Studies مركز دراسات الشرق الأوسط

العنوان: أنقرة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"/ زقاق 2128 / بناية 3

هاتف: 20 15 888 850 90+

فاكس: 48 39 439 (312) 90+

مصدر الصور المنشورة: Anadolu Agency(AA)

تقدير موقف

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

مواقف الرأي العام في العراق من سياسات الكاظمي: بين الأمل والشك والترقب

بخصوص الكاتب

د.واثق السعدون

خبير دراسات العراق في مركز أورسام منذ 2018. باحث زائر في أورسام منذ 2015. أحد أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الموصل في العراق منذ عام 2008. باحث أقدم في مركز الدراسات الاقليمية بجامعة الموصل منذ عام 2008. حاصل على شهادة الدكتوراه في تاريخ العلاقات الدولية. حاصل على الماجستير في التاريخ العسكري المعاصر. تتركز اهتماماته البحثية على الشؤون العراقية والبعد الأمني في العلاقات الدولية والاستراتيجيات العسكرية. قام بتأليف كتاب (عوامل القوة وعوامل الضعف في العلاقات العراقية–التركية المعاصرة 2017) وكتاب (البعد الأمني في العلاقات العراقية–التركية المعاصرة 2014). ساهم بتأليف خمسة كتب مشتركة هي (العراق ودول الخليج العربي2013)، (دراسات في تاريخ القوقاز المعاصر 2011)، (صناعة القرار في دول الخليج العربي 2010)، (التقرير الاستراتيجي لمركز الدراسات الاقليمية 2010)، (التقرير الاستراتيجي لمركز الدراسات الاقليمية 2012). له 25 بحث منشور في مجلات علمية عراقية وعربية وتركية. له أكثر من 50 مقالة علمية. ألقى محاضرات في أكثر من 30 مؤتمر علمي وندوة وورشة عمل ودورات تدريبية داخل العراق وفي الدول العربية وفي تركيا. حصل في عام 2015 على زمالة بحثية من معهد التعليم الدولي في نيويورك.

سبتمبر 2020

مقدمة:

يمر العراق حالياً بأخطر مرحلة من مراحل صيرورته التاريخية لحقبة ما بعد الغزو والاحتلال الأمريكي في 2003، فهذا البلد يقف الآن أمام مسارات وخيارات وتحديات صعبة جداً، يمكننا أن نطلق على المرحلة الحالية تسمية (مرحلة تصاعد الأمل واللايقين في آن واحد)، حيث أنه برغم جميع الخطوات التي قام بها رئيس الوزراء الحالي مصطفى الكاظمي، والقرارات التي اتخذها، والتي كان لمعظمها أصداء إيجابية في الشارع العراقي، إلا ان عدم التأكد وعدم الوضوح والضبابية، تسيطر حالياً على المشاهد السياسية والأمنية والاقتصادية في الساحة العراقية.

إذا ما أردنا توصيف الأوضاع الحالية في العراق بكلمات معدودات ستكون (الأمل، الشك، الترقب)، فمن المؤكد ان هنالك تغييرات مهمة تحدث في العراق الآن، ومن الواضح ان أداء السيد مصطفى الكاظمي يختلف عن كل من سبقه من رؤساء الوزراء، ويقيناً أن هنالك

> هنالك شعور بالأمل بدء ينتشر في نفوس العراقيين، بعدما أقدم الكاظمي على خطوات تعد جريئة ضمن قواعد المعادلة السياسية في العراق.

شعور بالأمل بدء ينتشر في نفوس العراقيين، بعدما أقدم الكاظمي على خطوات تعد جريئة ضمن قواعد المعادلة السياسية في العراق. ولكن ما هو ليس جلياً إلى أين ستتجه هذه التغييرات؟ ولمصلحة من ستكون هذه التغييرات؟ لمصلحة الشعب العراقي ومطالبه؟ أم لمصلحة القوى السياسية ذاتها التي تتحكم بالمشهد السياسي في العراق منذ 2003؟ بعد أن تعود هذه القوى السياسية إلى المسرح السياسي بشخصيات جديدة وتكتلات سياسية جديدة؟!

الكاظمي وملفات السياسة الداخلية والخارجية

في مطلع كانون الثاني من هذه السنة، عندما قتلت الصواريخ الأمريكية أهم جنرال إيراني (قاسم سليماني) وأهم زعيم فصيل مسلح في العراق (أبو مهدي المهندس)، بغارة جوية أمريكية قرب مطار بغداد، بدا للكثيرين أن القوات الأمريكية ستطرد من العراق لا محالة. انعقد البرلمان العراقي بعد يوم واحد من الضربة، ووافق على قرار رمزي بطرد القوات الأمريكية من العراق. ولكن الآن وبعد شهور من تلك الضربة، يبدو ان تداعيات تلك الحادثة لم تقتصر على مسألة بقاء القوات الأمريكية في العراق فقط، بل انها خلقت أفقاً جديداً للتغيير في الحياة السياسية العراقية، وأعطت للعملية السياسية فسحة للتحرك (بقدر معين) خارج إطار التأثير والنفوذ الإيراني. وما مجيء السيد الكاظمي لمنصب رئيس الوزراء إلا دليلاً على هذا الأفق الجديد[1].

> الكاظمي يمثل صعود الجيل الثاني من السياسيين الشيعة في العراق، الذين على الرغم من نشأتهم داخل التيار الإسلامي، إلا انه تبين أنهم أكثر براغماتية وليبرالية

ان منح الثقة لحكومة مصطفى الكاظمي في 7 أيار 2020 يتناقض مع كل قواعد العملية السياسية التي عرفها العراق منذ الغزو الأمريكي. الكاظمي هو أول رئيس وزراء لا ينحدر من قادة الأحزاب التي تتقاسم السلطة في العراق منذ عام 2003، على الرغم من أنه عمل معهم. وهو أيضاً أول رئيس وزراء يُظهر ميولًا ليبرالية واضحة وعلاقات قوية مع الغرب، بفضل ارتباطه الطويل الأمد مع المعارضة العراقية خلال التسعينيات. يمكن القول إن الكاظمي يمثل صعود الجيل الثاني من السياسيين الشيعة في العراق، الذين على الرغم من نشأتهم داخل التيار الإسلامي، إلا انه تبين أنهم أكثر براغماتية وليبرالية[2].

في إطار سياسات الكاظمي الداخلية، ما زلنا لا نجد وضوح كامل واتساق في الخطوات السياسية لحكومته، وهنالك عدم تأكد في الشارع العراقي من نتائج هذه الخطوات. حيث طالما كرر الكاظمي في خطاباته منذ توليه منصبه عزمه الشديد على مكافحة الفساد، وبالفعل شكل الكاظمي لهذا الشأن لجنة عليا ذات صلاحيات قانونية وضبطية واسعة، وقامت هذه اللجنة قبل أيام بإعتقال مجموعة من الشخصيات، بعضهم مسؤولين حكوميين من الدرجات الخاصة، بتهم تتعلق بالفساد. نعم هي خطوة مهمة يستحق عليها السيد الكاظمي الدعم والثناء، كما انها أفرحت الكثير من العراقيين وأشعرتهم بالأمل بالخلاص من الفساد والفاسدين، ولكن فرحتهم كانت منقوصة، لأن الجميع يعلم بأن هؤلاء الذين تم إلقاء القبض عليهم يمثلون حلقة ضعيفة في منظومة الفساد، بل أن بعض "المتشائمين" يقولون بأن هؤلاء قد يتم تبرئتهم وإطلاق سراحهم ضمن تسويات (أو تهديدات) معينة، كما تم تبرئة وإطلاق سراح مسلحي حادثة "البوعيثة" هم والصواريخ التي ضبطت معهم!

معظم العراقيين يرغبون بشدة برؤية أحد رؤوس الفساد الكبيرة وراء القضبان، لأن العراقيين باتوا يدركون تماماً بأن كبار الفاسدين هم من سرقوا فرص نهوض البلد وتقدمه طوال 17 سنة الماضية، وما زال هؤلاء الفاسدين الكبار إلى حد الآن يعملون ويخططون

لسرقة مستقبل العراق.

هنالك تباين بين الخطاب السياسي والإعلامي للكاظمي الذي يكرر فيه عزمه على مكافحة الفساد وانهاء العمل بالمحاصصة، وبين القرارات والتعيينات الجديدة التي اتخذها الكاظمي، والتي شملت عودة لـ(بعض) الشخصيات، التي لا تنسجم عودتها للمناصب الحكومية مع شعار مكافحة الفساد، كما تضمنت هذه التعيينات عودة لنهج المحاصصة وتقاسم المناصب الجديدة بين القوى السياسية المسيطرة على المشهد السياسي، الأمر الذي يعطي رسالة بأن هذه القوى السياسية ما زالت هي من يتحكم بالمشهد السياسي في العراق.

أعلن الكاظمي منذ اليوم الأول لاستلامه منصبه، بأن المهمة الرئيسة لحكومته هي اجراء الانتخابات المبكرة، ولكن لحد الان لم يتخذ خطوات فعلية لتحقيق شروط نجاح هذه الانتخابات المبكرة، على وفق مطالب معظم العراقيين، خصوصاً ساحات الاحتجاج، التي تطالب بأن تكون انتخابات حرة نزيهة، بعيدة عن تأثير السلاح المنفلت، وأن تجري وفق قانون انتخابات عادل ومنصف، وتحت اشراف مفوضية انتخابات (مستقلة فعلاً). وبالفعل أعلن الكاظمي في 31 تموز الماضي عن تحديد يوم 6 حزيران 2021 موعداً لإجراء الانتخابات المبكرة.

تحديد موعد الانتخابات المبكرة لا يكفي، فهنالك استحقاقات تستدعي سرعة الإنجاز، وعقبات عديدة تستوجب التذليل، وهنالك مشاكل حقيقية ترتبط بالشأن الانتخابي تبحث عن حلول لها، لضمان اجراء هذه الانتخابات المزمعة بنجاح ووفقاً لتطلعات معظم العراقيين، أهمها اكمال تشريع قانون الانتخابات الجديد الذي صوت عليه البرلمان في 18 كانون الأول 2019، والذي بقت المادة 15 فيه معلقة إلى يومنا هذا، وتمت إحالة الإقرار النهائي على هذه المادة إلى التفاهمات بين القوى السياسية. علماً أن هذه المادة هي أهم مواد القانون الانتخابي الجديد، فهي تتعلق بالقواعد والشروط الأساسية للترشح للانتخابات، وآلية توزيع المقاعد النيابية (الدوائر الانتخابية)، وآلية استبدال أعضاء مجلس النواب. كما ان هنالك قضية انجاز قانون المحكمة الاتحادية واكمال نصابها غير الكامل حالياً، سواء بتعديل قانونها النافذ رقم 30 لسنة 2005، أو بإصدار قانون جديد لها، وتنطلق أهمية هذا المطلب من كون المحكمة الاتحادية هي المحكمة المخولة بالمصادقة النهائية على نتائج الانتخابات المزمعة. كما ان هنالك عقبات فنية أخرى تحتاج إلى توضيح كيف سيتم تجاوزها، مثل آلية التصويت (بالبطاقة البايومترية أو بالبطاقة الانتخابية)، وآلية تصويت النازحين وسكان المخيمات. قال المرجع الأعلى السيد علي السيستاني خلال لقائه يوم 13 أيلول الحالي بمبعوثة الأمم المتحدة إلى العراق جنين بلاسخارت:« الانتخابات المبكرة ليست هي الغاية بحد ذاتها، بل هي الوسيلة والمسار الأمثل لخروج العراق من أزماته الحالية...وأن تأخير موعد الانتخابات المبكرة، أو إجرائها في موعدها بدون تحقيق الشروط اللازمة لنجاحها، سيقود البلد إلى أوضاع تهدد وحدته ومستقبل أبنائه، وستندم الأطراف الممسكة بالسلطة حالياً إذا ما قررت سلوك هذا النهج".

في 22 أيلول الحالي عقد اجتماع ضم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان ورئيس مجلس القضاء الأعلى ورؤساء الأحزاب والكتل السياسية (نوري المالكي وهادي العامري لم يحضرا هذا الاجتماع)، بحسب التصريح الذي صدر عن ذلك الاجتماع، فأن المجتمعين اتفقوا على ضرورة الإسراع بإنجاز قانون الانتخابات الجديد بكل مواده، وحسم الإقرار على شكل الدوائر الانتخابية، وذكروا انها ستكون دوائر انتخابية متعددة (ولكنهم لم يعلنوا عن عددها في ذلك التصريح)، كما اتفق المجتمعين–بحسب التصريح– على الإسراع بإنجاز قانون المحكمة الاتحادية واكمال نصابها.

السيد الكاظمي بحاجة إلى ممارسة المزيد من الضغط على القوى السياسية، لإنجاح استحضارات الانتخابات المبكرة وشروط نجاحها، بخاصة تلك القوى التي تتعمد المراوغة والمماطلة والتأخير، والتي تحاول (قدر إمكانها) التأثير في هذه الاستحضارات لحماية

مصالحها. وربما نستطيع القول بأن أخطر ما يمكن ان تفعله تلك القوى لإفشال الغايات المنشودة من الانتخابات المبكرة، هو التلاعب بموضوع عدد الدوائر الانتخابية، وصياغته بالطريقة التي تخدم مصالحها ومخططاتها.

> الكاظمي لديه عنصر قوة غير مسبوق، يتمثل بقناعة خصوم الكاظمي ومنافسيه قبل مؤيديه، بأن الكاظمي وحكومته هما الفرصة الأخيرة لإستمرار واستقرار العملية السياسية في العراق ببنيتها الحالية.

من الطبيعي أن ينبري هنا من يقول بأننا نحمل السيد الكاظمي أكثر من طاقته والإمكانات المتاحة له، وأننا نبالغ في مطالباتنا ومناشداتنا، وأننا نتغافل عن حقيقة بأن الكاظمي ليس لديه حزب سياسي أو كتلة برلمانية أو ميليشيا مسلحة تحميه وتسنده مثل "الزعماء" السياسيين الآخرين، وهذا كله صحيح! ولكن الكاظمي ليس ضعيفاً، ولديه عناصر قوة يمكنها ردع كل ما يملكونه الآخرون من أحزاب ومقاعد نيابية وميليشيات، فالكاظمي لديه دعم المرجعية الدينية العليا في النجف، متمثلة بالمرجع الأعلى السيد علي السيستاني، خصوصاً بعد تصريحات السيد السيستاني الأخيرة خلال لقائه بمبعوثة الأمم المتحدة إلى العراق جنين بلاسخارت. كما أن الكاظمي لديه درجة الاستعداد العالي الحالية لدى معظم العراقيين الشرفاء المحبين لوطنهم، للالتفاف حول أي زعيم سياسي يتصدى لأصلاح الأوضاع في العراق بصدق وإخلاص وليس بـ«الشعارات". أخيراً الكاظمي لديه عنصر قوة

غير مسبوق، يتمثل بقناعة خصوم الكاظمي ومنافسيه قبل مؤيديه، بأن الكاظمي وحكومته هما الفرصة الأخيرة لإستمرار واستقرار العملية السياسية في العراق ببنيتها الحالية.

أن دعم السيد السيستاني للإصلاح الحقيقي، واستعداد العراقيين لمناصرة المصلحين الحقيقيين، كان متيسراً لكل رؤساء الحكومات السابقين، ولكنهم لم يحسنوا استثمارها، لذلك على السيد الكاظمي أن يستحضر تداعيات عدم قيام السيد حيدر العبادي بالضرب بـ«يد من حديد" على رؤوس الفاسدين كما طلبت منه المرجعية العليا، ونتائج عدم تمكن السيد عادل عبد المهدي من حماية المتظاهرين، وامتناعه عن كشف هوية "الطرف الثالث" الذي يستهدف المتظاهرين وتقديمه للعدالة كما طالبته المرجعية. رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ونستون تشرشل يقول:«ليس هنالك مثل التاريخ ليعلمنا السياسة".

بالعودة إلى قضية الانتخابات المبكرة، نلاحظ في الفترة الحالية ظهور مشاريع لتكتلات سياسية جديدة، معظمها تعلن بأنها تجمعات شبابية ونخبوية مستقلة، تنتمي لمطالب احتجاجات تشرين، وواضح انها تهيئ نفسها للانتخابات المبكرة المقبلة. ولكن الشارع العراقي وبسبب التجارب المحبطة للسنوات السابقة، ما زال يجد صعوبة في التسليم بـ(الاستقلالية الفعلية) لهذه التجمعات السياسية الجديدة، هنالك من العراقيين من يرى بأن هذه التجمعات السياسية الجديدة، هي وجوه وأحزاب جديدة تنتمي لنفس القوى السياسية القديمة التي تتحكم بالمشهد السياسي في العراق منذ 2003. مع لحاظ أن كثير من هذه التجمعات السياسية الجديدة تدعم خطوات الكاظمي، والكاظمي يدعمها!

ولكن يبقى هنالك احتمال قائم ومقبول ضمن إطار الأمل، بأن هذه التجمعات السياسية الجديدة هي مستقلة فعلاً، وأنها تمخضت من رحم انتفاضة تشرين ومطالبها وتضحياتها، وأنها غير مرتبطة بالقوى والشخصيات السياسية القديمة، ومن المحتمل أن تحقق هذه القوى السياسية الجديدة نجاحاً كبيراً في الانتخابات المبكرة المقبلة، يضمن وصول طبقة سياسية جديدة إلى العملية السياسية في العراق، معظمهم من الشباب والنخب الأكاديمية والثقافية والاجتماعية الوطنية المستقلة.

الكاظمي منذ اليوم الأول لاستلامه منصبه، أعلن انه يقف مع مطالب احتجاجات تشرين، وقام الكاظمي بزيارة عوائل الناشطين في الاحتجاجات الذين تم اغتيالهم، وقرر صرف رواتب لعوائل شهداء الاحتجاجات، وأمر بمعالجة جرحى الاحتجاجات على نفقة الدولة، كما أن الكاظمي قام بتعيين بعض الناشطين في الاحتجاجات كمستشارين في رئاسة الوزراء. كما ان الكاظمي وعد في عدة مناسبات بتقديم قتلة الناشطين للمحاكمة، بل ان الكاظمي قبل أيام ظهر في كلمة تلفزيونية وأعلن عن قراره ببناء نصب تذكاري لشهداء احتجاجات تشرين في ساحة التحرير ببغداد، وبناء نصب آخر لشهداء احتجاجات مدينة الناصرية في ساحة الحبوبي وسط مدينة الناصرية. ولكن الكاظمي في الوقت نفسه لم يعلن عن الجهات التي قامت باستهداف ناشطي الاحتجاجات لحد الآن، مع أن الشعب العراقي برمته يعلم بأن معظم هؤلاء القتلة ينتمون إلى الفصائل المسلحة التي ما زالت تتحرك بحرية، كما ان المتهمين بجريمة قتل المحتجين في الناصرية (المعروفين للجميع)، ما زالوا يمارسون أعمالهم في مناصبهم الرسمية بصورة طبيعية، بالرغم من صدور مذكرات اعتقال بحقهم من عدة محاكم عراقية.

مثلت زيارة الكاظمي إلى إقليم كردستان في شمال العراق، واجتماعاته مع القيادات الكردية، خطوة مهمة باتجاه تفكيك الأزمات المزمنة بين بغداد وأربيل، وكانت أجواء الزيارة والاجتماعات إيجابية جداً، وكل الأطراف المعنية بهذه القضية تحدثت بتفاؤل، وقالوا إنهم الآن قد قطعوا أشواطاً كبيرة باتجاه حل كل المشاكل العالقة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان. هذه التطورات مهمة وتصب في مصلحة جميع العراقيين، وأن انهاء الأزمات بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان ستعطي زخماً قوياً لاستقرار العراق (سياسياً، أمنياً، اقتصادياً). ولكن لم

يتم تزويد الرأي العام العراقي بتفاصيل كافية ووافية عن هذه التفاهمات الجديدة بين بغداد وأربيل، وعن قوة الإلزام في تنفيذها، خصوصاً أن التجارب السابقة لحل المشاكل بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان كلها كانت اتفاقات غير شفافة وغير ناجحة، فهي إما كانت تتضمن بنود غير معلنة، أو انها تفتقر لقوة الالزام في التنفيذ، وكانت تنهار أم أقل هزة سياسية أو أمنية.

أما من جهة السياسة الخارجية، فهنالك عدم وضوح كبير في رؤية الفاعلين الرئيسين في الساحة العراقية (الولايات المتحدة وإيران) إلى مستقبل الأوضاع في العراق، فهنالك تناقض كبير بين خطاب هذين الفاعلين تجاه الأوضاع في العراق، وبين الخطوات والسياسات الحالية الأمريكية والإيرانية في الساحة العراقية. فالولايات المتحدة تدعي انها عازمة على دعم حكومة الكاظمي، ومساعدتها على الوقوف بوجه الجماعات الإرهابية والفصائل المسلحة التي تهدد أمن وسيادة واستقرار الدولة العراقية، وفي الوقت نفسه نشهد انسحاباً أمريكياً متعاقباً من القواعد العسكرية في العراق، وخفضاً متسارعاً لعدد القوات الأمريكية في العراق. إيران من جهتها لحد الآن لا تبدي أي استعداد لتغيير سياساتها وتدخلاتها في الشأن العراقي، المستمرة بنسق متصاعد منذ 2003. بالطبع أن موقع العراق في الاستراتيجيات الأمريكية والإيرانية، وفي تطورات المواجهة بين الطرفين، موضوعاً ذو حيثيات وأبعاد عديدة وقراءات واستشرافات مختلفة، ولكن ما يهمنا في إطار هذه المقالة، أن الرأي العام العراقي يهمه التعرف بيقين على مواقف السيد الكاظمي من العلاقة مع هذين الطرفين (الولايات المتحدة وإيران)، كما أن الرأي العام يريد التعرف على حقيقة مواقف هذين الطرفين من الكاظمي وحكومته.

هنالك تساؤلات عدة تدور في أذهان المراقبين والمتابعين للشأن العراقي، مثل: هل الكاظمي حليف أم خصم لإيران؟ وللإجابة على هذا التساؤل يمكننا القول بأنه يصعب (لغاية الآن) وصف السيد الكاظمي بأنه حليفاً لإيران، ولكننا في نفس الوقت إلى حد الآن لا نستطيع القول بأن الكاظمي خصم لإيران. وبنفس السياق، هنالك سؤال حول هل الكاظمي حليف أم خصم للولايات المتحدة؟ وللإجابة يمكننا القول بأن السيد الكاظمي ليس خصماً للولايات المتحدة، ولكن الولايات المتحدة (لغاية الآن) لم تقدم دعم استراتيجي مؤثر وحاسم لتعزيز قدرات الكاظمي وحكومته، حتى نستطيع القول بثقة بأن السيد الكاظمي هو حليف

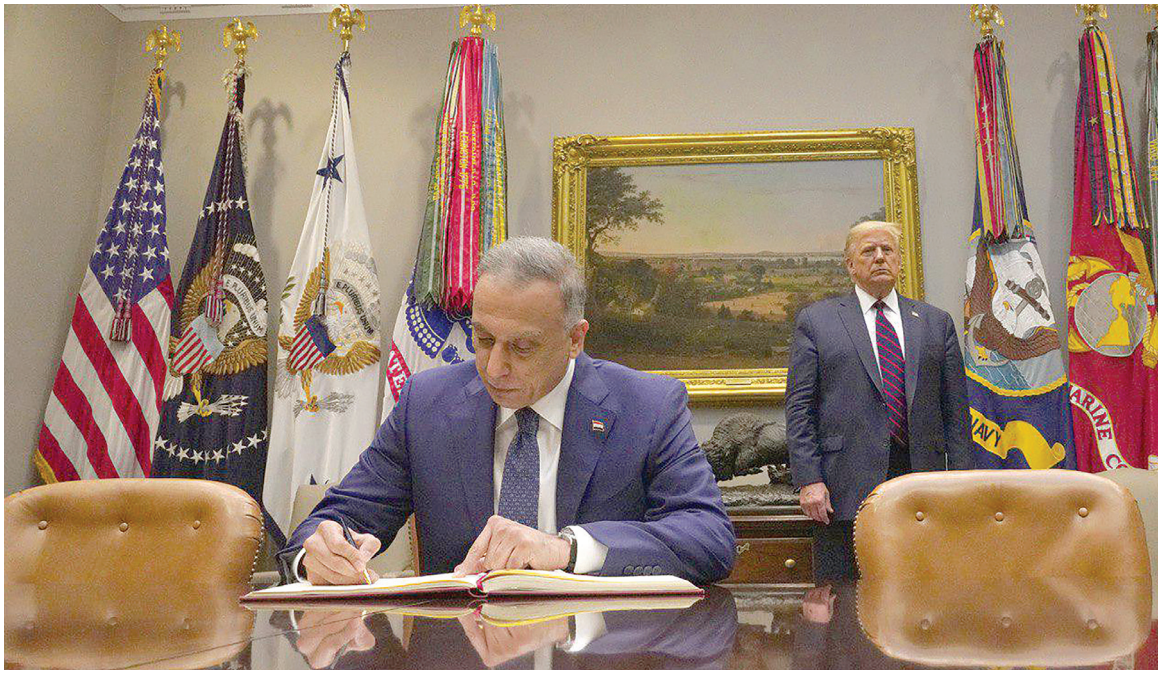

للولايات المتحدة. ربما تكون مهمة التوازن في العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، مع الحفاظ على مصالح العراق، هي من أصعب ما يواجهه الكاظمي وحكومته!

يجب ألا تشعر الولايات المتحدة بالرضا عن نفسها، وأنها حققت نجاحاً في العراق بوجود السيد الكاظمي في رئاسة الوزراء، لا يمكن لأي شخص، مهما كان حسن النية، إحداث تغيير في مؤسسات الدولة وإصلاحها بمفرده. سلف السيد الكاظمي، السيد عادل عبد المهدي، كان واعداً في بداية فترة ولايته، ولم يكن ينظر له بوصفه خصماً للولايات المتحدة، ولكن سرعان ما طغت الضغوط الداخلية والإيرانية على ادارته، مما أدى بعبد المهدي إلى انه فقد القدرة على الإدارة والسيطرة على حكومته، بل انه في النهاية فقد القيادة والسيطرة على القوات الأمنية التابعة للحكومة، حتى استقالته. الكاظمي يحاول حتى الآن مواجهة الضغوط التي أسقطت عبد المهدي بنجاح (متباين)، وبرغم دعوتنا للسيد الكاظمي بمزيد من الحزم والجدية فيما سبق من المقالة، إلا اننا نتفهم ضرورة أن يكون حذراً، وأن يتجنب استفزاز إيران، حتى عندما تبدأ إيران بتقليص هيمنتها على الساحة العراقية. ولكن يجب على الولايات المتحدة أن تدعم الكاظمي بطرق تساعده في الحفاظ على استقلاليته وقدرته على المناورة محلياً، وتنظيم علاقاته الخارجية، وتمكينه من إجراء تغييرات مهمة وطويلة الأمد في أكثر مؤسسات العراق فسادًا واختراقاً. يمكن للولايات المتحدة تحقيق هذا الدعم حتى بدون وجود كبير للقوات الأمريكية في العراق، من خلال تقديم التدريب المستمر والاحترافي لقوات الأمن العراقية، وتحسين المشورة الأمنية المقدمة للعراق من الولايات المتحدة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع حكومة الكاظمي، ودعم الاقتصاد العراقي[3].

من جهة أخرى، هنالك عدم وضوح في رؤية حكومة الكاظمي لطبيعة علاقات العراق الإقليمية والدولية، فخطاب الحكومة حول ضرورة الانفتاح على الجوار الإقليمي والدول العربية وزيادة التعاون معها، وتعزيز التعاون مع باقي دول العالم، يقابله خطوات بطيئة ومتواضعة من هذه الحكومة في هذا الاتجاه. نعم العراق شهد منذ تولي الكاظمي مهام منصبه توافد زعامات ومسؤولين دوليين وإقليميين مهمين، كما أن السيد الكاظمي وأعضاء حكومته قاموا بزيارات دولية وإقليمية مهمة، ولكن تلك الزيارات لم تتمخض (لحد الآن) عن نتائج أو انعكاسات مهمة على الأوضاع العراقية، في كل الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية.

الكاظمي وملفات الأمن والإقتصاد

في الملف الأمني هنالك تناقض أيضاً، حيث أن الكاظمي يعلن باستمرار انه عازم على حصر السلاح بيد الدولة، وانهاء ظاهرة انتشار الميليشيات في المشهد الأمني، وتقوية دور القوات الأمنية الحكومية، وبسط نفوذ الدولة على كامل الأراضي العراقية، وحماية المقرات الدبلوماسية الأجنبية من هجمات الميليشيات. وفي هذا السياق قام الكاظمي بتعيين الفريق عبد الوهاب الساعدي ذو الشعبية الكبيرة لدى الشارع العراقي بصورة عامة، ولدى المحتجين بصورة خاصة، رئيساً لجهاز مكافحة الإرهاب وتمت ترقية رتبته العسكرية إلى فريق أول، فضلًا عن قيامه بتغييرات مهمة في المناصب القيادية العسكرية والأمنية، كما قام الكاظمي بخطوة إعادة سيطرة الدولة على بعض الموانئ والمنافذ الحدودية، وإيقاف تدخلات الأطراف السياسية–المسلحة في عمل تلك المنافذ. لكن في الوقت نفسه قام الكاظمي فوراً بأطلاق سراح المجموعة المسلحة التي ضبطت مع صواريخها في حادثة (البوعيثة)، والتي كانت تخطط لاستهداف المنطقة الخضراء والمقار الحكومية والدبلوماسية فيها، كما انه هنالك معلومات تسربت خلال حادثة (البوعيثة) بأن عناصر من الفصائل المسلحة قامت بالسيطرة على مقر قيادة جهاز مكافحة الإرهاب لحين إطلاق سراح عناصرها. لحد الان لم يتخذ الكاظمي خطوات حاسمة ومؤثرة لتحقيق أهداف حصر السلاح بيد الدولة وانهاء ظاهرة انتشار الميليشيات، وحتى تلك المنافذ الحدودية

التي تم الترويج في الاعلام بأن الحكومة استعادة السيطرة عليها بشكل نهائي، فأن الأطراف السياسية–المسلحة ما زالت لديها القدرة والنفوذ على التدخل في عمل تلك المنافذ الحدودية متى تشاء، فضلاً عن أن تلك الجهات السياسية–المسلحة لديها منافذها الحدودية (غير الرسمية) الخاصة بها.

في الملف الاقتصادي أيضاً هنالك عدم وضوح في رؤية حكومة الكاظمي، لمعالجة التحديات الكارثية التي تواجه الاقتصاد العراقي، فالخزينة العراقية شبه خاوية، وأسعار النفط في تذبذب مستمر، والعجز في الموازنة في ازدياد مستمر، ومستوى البطالة بين الشباب العراقي في تصاعد، ومستوى الخدمات والرعاية الصحية في تراجع، مع تفاقم تحديات جائحة الكورونا، والمدن المدمرة نتيجة الحرب على تنظيم داعش الارهابي ما زالت لم يجري فيها أية مشاريع لإعادة اعمارها. مع وجود كل هذه التحديات الاقتصادية لم تتخذ حكومة الكاظمي أية خطوات جدية لحل هذه المشاكل، بل لم تطرح هذه الحكومة لحد الآن أية رؤية منطقية أو استراتيجية للمعالجة.

الخاتمة

تمكن السيد الكاظمي خلال الأشهر الأربعة من توليه منصبه، من إرسال رسائل إيجابية وتبعث الأمل في نفوس الشعب العراقي، فقد عكست قراراته وخطواته وتحركاته وزياراته خلال هذه الأشهر، بأنه على دراية جيدة بمكامن الخلل في إدارة الدولة العراقية، وانه على إطلاع واسع بجميع القضايا التي تمس حياة العراقيين. واتخذ الكاظمي وحكومته مواقف تجاه ذلك الخلل وتلك القضايا، ولكن لم تكن مواقفه وردود فعله هو وحكومته بمستوى القوة التي يأملها العراقيون، فالعراقيين لم يعدوا يمتلكون رفاهية الوقت وإمكانية بطء الإجراءات الرادعة والحاسمة، لتحسين أوضاعهم المتردية الحالية، العراق يواجه الآن تحديات مركبة (سياسية، أمنية، إقتصادية، صحية، اجتماعية، خدمية، تعليمية،...الخ)

هنالك حالياً ثلاثة اتجاهات للرأي العام في العراق، الأول متفائل جداً بأن حكومة الكاظمي تسير بالاتجاه الصحيح، وأنها قادرة على احداث تغيير في الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية، يكون في مصلحة الشعب العراقي وتطلعاته. الرأي الثاني قليل التفاؤل ويرى بأن حكومة الكاظمي عاجزة عن تحقيق تغيير حقيقي، وان الكاظمي غير قادر على مواجهة القوى السياسية–المسلحة المدعومة من إيران والتي تتحكم بالمشهد السياسي منذ 2003. الرأي الثالث متوازن ويرى بأن الكاظمي قادر على احداث تغيير في المشهد السياسي والأمني والاقتصادي في العراق، ولكنه سيكون تغييراً بطيئاً، ومتفق عليه مع القوى السياسية التقليدية المسيطرة على الأوضاع في العراق.

> هنالك صعوبة في التأكد من موقف الكاظمي من القوى السياسية التي تتحكم بالمشهد السياسي منذ 2003، يقابلها صعوبة في التأكد من موقف تلك القوى السياسية من الكاظمي

ما زال معظم العراقيين يجدون صعوبة في التأكد من ان إجراءات حكومة الكاظمي ستؤدي إلى تحسين أوضاعهم الحالية، هنالك صعوبة في التأكد من موقف الكاظمي من القوى السياسية التي تتحكم بالمشهد السياسي منذ 2003، يقابلها صعوبة في التأكد من موقف تلك القوى السياسية من الكاظمي، وهنالك صعوبة في التأكد من موقف الولايات المتحدة وإيران من مستقبل الأوضاع في العراق. كل هذه الصعوبات وعدم الوضوح من المؤكد سيقود المشهد العراقي الى سيناريوهات محتملة متنوعة.

في خضم كل هذه الظروف المعقدة والغامضة، هنالك أمر واحد مؤكد، هو بحالة نجاح الكاظمي في احداث تغيير حقيقي في أوضاع العراق، وفي خلق توازن حقيقي في علاقات العراق الإقليمية والدولية،

وتمكنه من إزاحة القوى والشخصيات السياسية القديمة من المعادلة السياسية–الأمنية في العراق، عن طريق تمكن حكومته من اجراء انتخابات مبكرة ناجحة، حرة وعادلة ونزيهة، تؤدي إلى صعود القوى السياسية الجديدة التي ترفض الهيمنة الخارجية على شؤون العراق، في تلك الحالة فقط سيكون الكاظمي من الزعماء العراقيين التاريخيين، وانه يستحق مستوى الأمل المعقود عليه حالياً من كثير من العراقيين.

ملاحظات أخيرة

1 Eli Lake," Iran Is Losing Its Grip in Iraq: Iraq's new interim prime minister has pledged to take on corruption and Iranian influence.", Bloomberg Opinion, May 10, 2020 https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2020-05-10/new-iraqi-prime-minister-shows-that-iran-losing-its-grip-in-iraq

2 "Iraq's Al-Kazemi Government: Real Change or a Temporary Settlement?", Arab Center for Research and Policy Studies (ACRPS) in Doha, Qatar, May 13, 2020 https://www.dohainstitute.org/en/PoliticalStudies/Pages/The-Formation-of-Al-Kazemi-Government-in-Iraq.aspx

3 Katherine Lawlor & Brandon Wallace," NEW IRAQI PRIME MINISTER PUSHES AMBITIOUS AGENDA AMID GRAVE THREATS AND POSSIBILITY OF US TROOP WITHDRAWAL", The Institute for the Study of War ISW, Aug 21, 2020← http://www.understandingwar.org/backgrounder/new-iraqi-prime-minister-pushes-ambitious-agenda-amid-grave-threats-and-possibility-us

الملاحظات

منشورات أورسام

المجلات الدورية "تحليلات الشرق الأوسط" و "دراسات الشرق الأوسط"، مجلة "تحليلات الشرق الأوسط" التي تصدر باللغة التركية كل شهرين، وهي تغطي آراء الباحثين والخبراء حول التطورات المعاصرة في الشرق الأوسط، مجلة "دراسات الشرق الأوسط"، وهي مجلة علمية محكمة مختصة بالعلاقات الدولية، تصدر بشكل بصف سنوي باللغتين التركية والإنكليزية، تقوم مجلة "دراسات الشرق الأوسط" بنشر الإسهامات البحثية للأكاديميين الذين يعدون خبراء في مجال تخصصاتهم. هنالك العديد من الأكاديميين المرموقين على المستويات المحلية والدولية ينشرون بحوثهم في مجلة "دراسات الشرق الأوسط". مجلة "دراسات الشرق الأوسط" مفهرسة من فهرس العلوم الاجتماعية التطبيقية والمخطوطات (ASSIA)، وموقع EBSCO Host، و Index Islamicus، والببليوغرافيا الدولية للعلوم الاجتماعية (IBBS)، وملخصات العلوم السياسية في جميع أنحاء العالم (WPSA).

انقرة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"
زقاق 2128/ بنية ر قم 3

info@orsam.org.tr
www.orsam.org.tr

+90 (850) 888 15 20
+90 (312) 430 39 48

orsamorgtr